جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (١٢٦٠)

التكامل الاقتصادي
نظرية وتخطيط

اعداد

دكتور / سمير طوبار

ديسمبر ١٩٧٩

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

التكامل الاقتصادى
نظريـة وتخطيـط

١ ـ مقدمـة:

تهدف هذه المذكرة الى عرض تحليلى لنظرية التكامل الاقتصادى ولذا فهى تبدأ من منطلق أهمية التكامل الاقتصادى فى أى صورة من صورة كعنصر هام وضرورى لتطوير اقتصاديات الدول الصغيرة والنامية منها بصفة خاصة ٠

ولذا فاننا سنتعرض هنا لما تطرقت اليه النظرية الاقتصادية من دراسات لجوانب الرفاهية الناشئة عن السياسات المختلفة الراميه الى التعاون الاقتصادى بين الدول ٠ ونود أن نربط بين النظرية من جهه واحتياجات واضع السياسه من جهة أخرى ٠

وحتى يمكننا تضيق الفجوة القائمة بين النظرية وحاجة واضعى سياسات التكامل سنحاول الدخول فى هذا التحليل بصياغة سياسات التكامل الاقتصادى من وجهة النظر التخطيطية مستخدمين فى ذلك بعض النماذج التخطيطية التى تساعد على تحديد أفضل أساليب التكامل الاقتصادى وأكفئها ٠٠ وتمكننا فى ذات الوقت من تقدير الفوائد والتكاليف الموزعه بين أطراف التكامل ٠

ولعلنا نشير فى هذه المذكرة الى الاشكال المختلفة للتكامل ولكننا لا نركز الحديث على الدخول فى تفضيل التعريفات المختلفة بقدر ما نتعمق فى تحليل الآثار الناشئه من قيام أى نوع من أنواع هذا التكامل ٠ والآثار الاقتصادية التى تنشأ من قيامه ٠٠ فالدول الصغيرة تعتقد أن التكامل يساهم فى الاسراع بمعدلات النمو الاقتصادى لدول التكامل ٠٠ ولكن نظرية التكامل الاقتصادى بوضعها الحالى لا تناسب أوضاع الدول الناميه لأنها لا تعطى اهتماما الى الجوانب التخطيطية ـ وهذا ما نود أن نعالجه فى جزء من هذا البحث ٠

والدول العربية فى عالم اليوم هى أحوج ما يكون الى تكامل اقتصادى فعال يحرض اقتصادياتها أمام تيارات السياسات العالمية الرامية الى استقلالها ، وبوسع سوقها ، وبنوع مواردها ، ويدفع عجلة نموها من أجل رخاء شعوبها ورفاهتهم ٠

٢ــ مفهوم التكامل الاقتصادى:

يعرف التكامل الاقتصادى بصفه عامه كعملية Pracess وحالة من الاعمال State of affairs[1] فكعملية يحتوى التكامل على جميع المقاييس الرامية الى القاء القيود والفواصل التى تفرق بين الوحدات الاقتصادية بالبلاد المختلفة ، وهى كذلك تعنى حالة تتميز بغياب أى صورة من صور التميز بين البلاد ٠

٣ــ أهداف التكامل ووسائل تحقيقه :

ان الهدف النهائى من التكامل الاقتصادى هو تحقيق زيادة فى الرفاهية لبلاد التكامل وربطه ببقية دول العالم ٠ وبالنسبة للدول النامية فانها تهدف باتباع التكامل الى الاسراع بمعدلات نموها الاقتصادى فى حدود الموارد النادرة المتاحه لها ٠ أو المحافظة على نفس معدلات النمو (التى كانت تحقق قبل قيام التكامل) على ما هى عليه ولكن بتكلفة أقل أى باستخدام أقل للموارد الاقتصادية النادرة ٠

ويمكن للدول الناميه أن تحقق هدفها من التكامل فى الاسراع بمعدلات نموها الاقتصادى بعدة طرق :

أ ــ يتحقيق وقدرات الحجم ٠

ب ــ كوسيلة للاستفادة من مزايا التوطن والتخصص ٠

جـ ــ كوسيلة لزيادة الكفاية الانتاجية فى الصناعة ٠

د ــ بزيادة قوة المساومة للدول النامية ٠

وقبل أن تدخل فى تحليل الآثار الاقتصادية المختلفة للتكامل ينبغى الاشارة الى التميز بين صور التكامل المختلفة واشكاله حتى يمكننا تتبع آثار كل صورة من صور التكامل على الرفاهية الاقتصادية لاعضاء التكامل وبقية البلاد التى تتعامل معها ٠

٤ــ الصور المختلفة للتكامل :

أشرنا فيما سبق أن التكامل الاقتصادى كعملية يهدف الى ازالة الحواجز والمعوقات بين

1- Balassa (1961) and Kahnert et al (1969).

البلاد التى تتعاون فيما بينها فى نطاق دائرة التكامل • ويتخذ التكامل لذلك عدة صور مختلفا تبعا لنوعية الحواجز التى ألغيت أو درجه التعاون التى قامت بين دول التكامل ويمكننا أن نفرق بين المراحل التالية للتكامل :

أ ـ منطقة التجارة الحره : The Free Trade Area

وفيها تلغى كل الحواجز والقيود الكمية والتعريفات الجمركيه بين الدول الاعضاء فى التكامل مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية مع بقية الدول الأخرى •

ب ـ الاتحاد الجمركى : The Custom Union

يضيف على منطقة التجارة الحرة توحيد التعريفة الجمركية التى يتعامل بها أعضاء الاتحاد مع بقية دول العالم أى هناك تعريفه واحدة تفرضها كل دولة من دول الاتحاد على سلع الدول الأخرى خارج الاتحاد •

جـ ـ السوق المشتركة : The Common market.

يضاف الى ما سبق السماح لعوامل الانتاج بحرية الانتقال بين السوق وازالة الحواجز من أمام تحركها •

د ـ الاتحاد الاقتصادى : The economic Union.

يضاف الى الصور السابقة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد •

هـ ـ الاندماج الاقتصادى : The Supranational Union(Total economic integration).

وفيه تقوم الدول الاعضاء بتوحيد السياسات النقديه والماليه والاجتماعية مع تشكيل بها اداري على مستوى عال لاتخاذ القرارات التى تتعلق بأى من هذه السياسات والتى كانت تقوم بها الاجهزة المعينه فى كل دولة قبل قيام الاندماج بينهم •

و ـ نظم التفضيل التجارى: Preferential trade Schemes.

وتهدف مثل هذه النظم الى زيادة صادرات الدول الناميه من السلع الصناعية والنصف مصنعه الى بقية دول العالم • وقد تقام بين الدول النامية وبعضها البعض أو بين دول متقدمه ودول ناميه •

وفى ظل هذه النظم تعطى كل دوله ميزات فى التكامل للدولة الاخرى المرتبطة معهـــا بهذا النظام ٠

ز ـ المشروعات المشتركة : Project Co-operation (Joint under taking).

القيام بانشاء مشروع مشترك بين دول من الدول النامية ودولة أو عدة دول أخرى ويتمتع هذا المشروع بمعاملة تفضيليه ٠ ويتضمن الاتفاق بين عدد من الدول على تخصيص عدد من المشروعات بينهم وعادة تكون مثل هذه المشروعات ممن يتميز بوفورات الحجم والتى تتـــوزع منتجاتها فى اسواق الدول الاعضاء ٠

٥ـ الآثار الاقتصادية للتكامل :

من الطبيعى أن يحدث التكامل الاقتصادى آثار اقتصادية على دول التكامل وبعـــض من هذه الآثار قد يصيب بقوة دول العالم التى تتعامل مع دول التكامل ٠ ولذا يجب معرفة هذه الآثار ومدى انعكاسها على المفاهيم الاقتصادية ٠٠ وسوف نوالى عرض هذه الآثار علـى النمو التالى :

الدخل والاستهلاك :

ان الآثار الاقتصادية للتكامل تفيد الدول الاعضاء بالدرجه الأولى غير أن آثار التكامـــل على كل من الدخل والاستهلاك لا تقتصر على دول التكامل فحسب ولكنها تنعكس على عـــدد كبير من دول العالم ٠ وحتى يسهل تحديد هذه الآثار فأننا نستعين بنظرية الاتحـــادات الجمركية التى قدمها فاينر Viner فى عام ١٩٥٠ وما تطرحه من أفكار حول خلق التجـارة Trade Creation وتحويل التجارة Trade diversion

والمقصود بخلق التجارة هو التحول من مصادر العرض ذات التكلفة الاعلى الى المصـادر ذات التكلفة الأقل داخل منطقة التكامل ٠

أما تحويل التجارة فيعنى التحول من مصادر العرض المنخفضة التكلفة خارج منطقـــــة التكامل الى المنتج الأعلى تكلفة داخل منطقة التكامل ويرى فاينر هنا أن الاتحاد الجمركـــى الذى يؤدى الى خلق التجارة تفيد أحد الدول الاعضاء على الأقل بجانب افادة العالـــم ككل بينما يضر الاتحاد الذى يحول التجارة بأحد الاعضاء على الأقل وكذلك العالم ككل ٠

فاذا زاد الدخل فى منطقة التكامل وكذلك فى بقية أجزاء العالم ، فان الاستهلاك يمكن أن يتغير كذلك ، نتيجة للأثر الدخلى على الاستهلاك وأثر الاسعار . ذلك لأن النتائج التى تترتب على قيام التكامل الاقتصادى تؤثر على أسعار عدد من السلع .. ويرجع الفضل فى ادخال آثار الاستهلاك فى التحليل الى (Mead(1956) وليبسى lipsey (1960,1970) والنتيجه الرئيسيه التى يمكن استخدامها من نظرية الاتحاد الجمركى بوصفها الحالى تؤكد لنا استحلاله الوصول الى تعميم حول الآثار المترتبة على قيام الاتحاد الجمركى بخلاف أنه أما أن يفيد أو يضر . ويظهر ذلك واضحا من نتائج دراسات ليبسى . وأولى هذه النتائج تشير الى أن الاتحاد الجمركى يؤدى الى زيادة الرفاهية كلما زادت نسبة التجارة مع عملاء الدولة . وكلما قلت تجارتها مع العالم الخارجى . وتخلص النتيجه الثانيه الى أن الاتحاد الجمركى يزيد من الرفاهية كلما قل اجمالى حجم التجارة الخارجية بالنسبة للمشتريات المحلية قبل قيام الاتحاد الجمركى .

شروط التبادل وميزان المدفوعات :

ان التخفيضات فى التعريفات الجمركية سوف تؤثر فى الاسعار النسبيه ، وكذلك فى معدلات التبادل لدول الاتحاد وبقية دول العالم . وكما رأينا فان الاستهلاك يتأثر جزئيا بهذه التغيرات فى الأسعار . ولقد أفرد ما ندل Mundell(1964). تحليلا لأثر التكامل الاقتصادى على شروط التبادل وانتهى الى :

أولا : أن تخفيض التعريفات الجمركية من جانب دول أعضاء الاتحاد تحسن من شروط التبادل للدولة المتعاملة بالنسبة للدولة التى تخفض التعريفه وبالنسبه لبقية دول العالم .

ثانيا : نتيجة لتخفيض التعريفة الجمركية من جانب أحد أعضاء الاتحاد فان نسبة تبادلها التجارى قد تزيد أو تنخفض مع بقية الدول الأخرى .

كفاءة عوامل الانتاج فى منطقة التكامل :

وهنا نميز بين الآثار المتوقعه من الوفورات الاقتصادية والتخصص .. ويمكننا أن نؤكد توقع حدوث أثار من الوفورات الاقتصادية ذلك لأن التكامل يخلق أسواق أكبر ومن ثم تفتح بدورها المجال أمام فرص استثماريه لخطط ما كان يمكن لها أن تتاح فى غياب هذا التكامل نتيجة لعدم توافر الحد الأدنى للحجم الذى يمكنها من تحقيق كفاية انتاجية مقبوله . ولكن التكامل يمكن من

الاستفادة بوفورات الحجم والوصول الى أعلى درجة من الكفاية الانتاجية ٠ وبعبارة أخرى فان الدول الاعضاء تستطيع من خلال التكامل الوصول بعدد من الصناعات الى مستوى أقل من التكنولوجيا لم تكن تستطيع الوصول اليه بمفردها ٠ وهناك العديد من الدراسات الكمية حول تقدير آثار الوفورات الاقتصادية للحجم يمكن الرجوع اليها فى كفايات دانسون Danison(1967) وهالدى Haldy(1967). وايتكومب Whitcomb(1967).

أما من ناحية آثار التخصص فهى واضحة من نظرية التجارة الخارجية مثل نظرية التكاليف النسبية وما تحصل عليه دولة نتيجة لتخصصها فى الأشياء التى تتميز بانتاجها وطبقا لتوافر عوامل الانتاج ٠

مرونة حركة عوامل الانتاج وتوزيعها فى منطقة التكامل :

قد يؤدى التكامل الاقتصادى الى انتقال عوامل الانتاج أعضاء التكامل الى داخل منطقة ما أو بعض المناطق التى تتمتع بوجود فرص أفضل للعمل وللنشاط الاقتصادى يجذب هذه العوامل اليها ٠٠٠ ويمكن أن تكون منطقة الجذب هذه هى أحد دول التكامل التى تنفرد بمعدلات مرتفعة من النمو ٠ attrective growth poie. أما المعروف أن الانشطة الصناعية تميل الى التجمع فى منطقة معينة ٠ ويرجع ذلك الى الوفورات الاقتصادية الخارجية التى تنشأ من هذا التركز مثل توافر فرق مواصلات أيسر ووسائل نقل أفضل ٠٠ وغيرها من الوفورات الخارجية التى تتمتع بها المنشآت المتجمعة فى منطقة ما ٠ على أن درجة التركز الصناعى هذه لها حدود ينبغى الا تتعداها والا فان الفائدة التى تعود من تركز عوامل الانتاج تقل وتبدأ كفاءة عوامل الانتاج فى الهبوط ٠٠٠ وعموما فان هناك فرصة أن تهجر عوامل انتاج أحد الدول الاعضاء فى التكامل موطنها ويتجه الى حيث يرتفع العائد ٠٠ ولا شك أن هذه نتيجة حتمية لا بد وأن تظهر عندما نترك حرية الانتقال لعوامل الانتاج وطبيعى أن يؤدى هذا الانتقال الى جلب الضرر لأحد الدول الاعضاء فى التكامل ويضر ذلك موضعها ٠٠ الأمر الذى يجعلها تحجم عن الموافقة على الانضمام لهذا التكامل ما لم يكن هناك نظام معوض Compensation scheme.

توافر عوامل الانتاج فى منطقة التكامل :

من الصعب الفصل بين آثار التكامل على مرونة حركة عوامل الانتاج وتوزيعها وبين آثار توافر عوامل الانتاج فى منطقة التكامل ٠ وسوف تقصر الحديث هنا على الاموال المتاحة للاستثمار

هل سيؤثر التكامل فى حجم هذه الاموال ؟ • وعامة سوف تؤدى زيادة الدخل الحقيقى داخل منطقة التكامل الى زيادة المدخرات المحلية • وهنا لابد من التحوط لما يحتمل حدوثة من آثار ضارة نتيجة لما ينشأ عن التكامل من توزيعات فى الدخل بين بلاد التكامل وبين الافراد • وهنا سوف تتأثر المدخرات العامة بعاملين متضادين ••• فاذا أدى التكامل الى زيادة النشاط الاقتصادى فان الايرادات العامة سوف ترتفع بصفة عامة • ومن الناحية الأخرى ، فان ازالة التعريفات الجمركية يمكن أن تؤدى الى خسارة كبيرة فى ايرادات الدولة التى كانت تفرض هذه التعريفات ، وبالنسبة للمدخرات الاجنبية ، فان عرض الاموال العامة الأجنبيةوالاستثمارات الاجنبية الخاصة يمكن أن ترتفع بمجرد الوصول الى قرار لقيام التكامل • ويصبح ذلك بالنسبة للأول نتيجة لزيادة قوة المساومة داخل دول التكامل ونتيجة لامكانية وضع مشاريع أكثر جذبا (تنتج أكفأ نتيجة لوفورات الحجم) للدولة صاحبة رأس المال • حتى مجرد اقامة التكامل يجمع هذه المشروعات أكثر ربحة نتيجة لكبرة حجمها وزيادة كفاءته تبعا لذلك مما يمكنه من الحصول على الاستثمارات المطلوبة له • فكلنا يعرف أن المستثمر الأجنبى الخاص يهمه معيار الكفاية الاقتصادية بالدرجة الأولى ويسترشد بها بصفة أساسية عند الوصول الى قرار بشأن توصيف استثماراته •

نظرية الاتحادات الجمركية

يعتبر الاتحاد الجمركى أحد الصور الاساسية للتكامل الاقتصادى • ويقوم الاتحاد الجمركى على شرطين أساسيين :

الأول : الغاء جميع التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التجارية بين الدول المشتركة فى الاتحاد •

ثانيا : وضع تعريفات جمركية موحدة وغيرها من الاجراءات على التجارة الخارجية مع الدول الاخرى التى لا تشترك فى الاتحاد •

ولقد مرت نظرية الاتحاد الجمركى بتطورات عديدة الى ان بدأ فاينر Viner فى عام ١٩٥٠ (١) بدراسة آثار الاتحاد الجمركى على خلق التجارة Trade creation وآثاره على تحويل التجارة Trade diversion وفى هذا أوضح فاينر أن الاتحاد

1- Jacob Viner the customs Union Issue(New York: Carneige Endowment for International place, 1950).

الجمركى باعضائه ميزه للدولة المنتجة داخل الاتحاد على حساب المنتج العالمى الاقل تكلفة انما يقلل من حجم الواردات من العالم الخارجى وبذلك يحول التجارة ٠ لذلك فان تيار التدفق التجارى الذى ألغى بين الاتحاد والعالم الخارجى يوجه الى منتج أقل كفاءة انتاجية داخل الاتحاد ٠ ولذا فهو لم يكن يستطيع الصمود أمام المنافسة العالمية فى غياب المعاملة التفصيلية قبل قيام الاتحاد ٠ ولذا فان قيام الاتحاد يعطى ميزة للمنتج عضو الاتحاد ٠ من حيث المعاملة الجمركية ، ويمثل ذلك تحول فى التجارة ٠

كذلك فان الاتحاد الجمركى يحرر التجارة داخل مجموعة الدول أعضاء الاتحاد ومن ثم يؤدى الى تخفيض انتاج العضو الغير كفؤ ٠ وبذلك يخلق التجارة ٠

وعرضنا التالى لنظرية الاتحاد الجمركى يعتمد الى حد كبير على الاطار النظرى الذى قام فاينر بوضعه مع تحليل الاثار التى تترتب على قيام الاتحاد الجمركى سواء ما اختص منها بزيادة الرفاهية أو نقصها ٠٠ وسنتتبع ذلك بعرض للتطورات التى يجب ادخالها على نظرية الاتحاد الجمركى بوضعها الحالى حتى يمكنها ان تتوائم مع نظرة المخطط من ناحية وأوضاع الدول النامية من ناحية أخرى ٠

ولنبدأ الان بتتبع آثار ازالة الحواجز التجارية ، بين دول الاتحاد ، على معيارى الرفاهية العالمية بمعنى ٠ الكفاية فى توزيع الموارد (كفاية استاتيكية) ، وعدالة توزيع الدخل بين البلاد وسوف يفترض هنا عدم انتقال عوامل الانتاج مع تجاهل الآثار الديناميكية للتكامل (مثل تزايد الغلة ، والوفورات الخارجية ٠٠ الخ) وسوف تزيل هذه الفروض فيما بعد ٠٠

ويمكن البدء بتحليل آثار قيام الاتحاد على توزيع الموارد بالاشارة الى وضع افتراض تسود فيه تجارة حره ٠٠ ففى ظل نظام تجارة حرة يمكن لاسعار السلع أن تختلف باختلاف مقدار تكاليف النقل فقط ٠٠ وتقتصر انتاج أى سلعة على المصدر الاقل تكلفة ٠٠ ويؤثر وضع تعريفة جمركية فى هذه الحالة ، على توزيع الموارد بطريقتين :

أ ــ تحول بعض السلع من المنتج الاجنبى الاقل تكلفة الى المنتج المحلى المحمى بالتعريفة الجمركية والذى ينتج بتكاليف أعلى من المنتج الاجنبى ٠

ب ــ تحول طلب المستهلك من السلع الاجنبية الى المنتجات المحلية متجاوبا مع التغير فى الاسعار النسبية نتيجة لفرض التعريفة الجديدة ٠

وكلا التغيرين يقلل من الرفاهية الحاملية ، فالتحول من المنتج الاقل تكلفة الى المورد الاعلى تكلفة تعادل اعادة توزيع عوامل الانتاج بطريقة تؤدى الى انتاج كمية أقل باستخدام نفس كمية الموارد التى سبق استخدامها فى ظل حرية التجارة . بالاضافة الى تقييد حرية المستهلك فى اختيار السلع المختلفة التى تشبع حاجاته ومن ثم زيادة استهلاكه من السلع المحلية الاقل قيمة وخفض استهلاكه من السلع الاجنبية الاعلى قيمة .

والحكم على ما اذا كان قيام الاتحاد يمثل تحركا تجاه حرية التجارة أو زيادة فى التميز يعتمد على عدة عوامل : مثل آثار الانتاج وآثار الاستهلاك ، والاثار على نسب التبادل والوفورات الادارية .

وتنشأ آثار الانتاج نتيجة لتحول مشتريات سلعة معينة من المنتج المحلى الاعلى سعرا الى المورد المحلى داخل دول الاتحاد الاقل سعرا . (آثار ايجابية) ومن التحول من المورد الاجنبى الاقل تكلفة الى المورد المحلى الاعلى تكلفة (آثار سلبيه) .

وتتضمن آثار الاستهلاك اخلال سلع الدول الاعضاء محل السلع المحلية الاجنبية . وكما هو الحال فالنسبة لاثار الانتاج فان آثار الاستهلاك يمكن أن تؤدى الى آثار مفيدة أو عكسه فى كفاية توزيع الموارد فازالة التميز ضمن سلع الدول الاعضاء له آثار مفيدة بينما فرض تعريفات جديدة مميزة ضد المنتجات الاجنبية بالنسبة لمنتجات دول الاتحاد تعمل فى الاتجاه المعتاد .

ولذا ترتبط آثار الانتاج وآثار الاستهلاك بتحول الطلب على السلع المنتجه فى داخل الاتحاد وخارجه والتى تعدل من الانتاج العالمى ونموذج التجارة .

وتظهر الوفورات الادارية من الاتحاد الجمركى فى الغاء التعقيدات الجمركية التى تقف حائلا امام التجارة العالمية .

خلق التجارة وتحول التجارة :

سبق أن أشرنا الى التميز الذى اقترحه فاينر للتفرقه بين خلق التجارة وتحول التجارة نتيجة قيام الاتحاد الجمركى . فبينما يشير الأول الى ظهور تجارة جديدة بين الدول أعضاء الاتحاد يتعلق الثانى بتحول التجارة من بلد أجنبى الى دولة من الدول الاعضاء بالاتحاد وينشأ كلا الاثنان من جراء الغاء الرسوم الجمركية داخل الاتحاد .

كذلك فانه فى ظل وجود مناقشة كاملة ومع ثبات التكاليف وصغرية تكاليف النقل فان سعر السوق العالمى لأى سلعة من السلع سوف يكون مساويا لتكلفة انتاج هذه السلعة فى الدولة الأقل تكلفة فى انتاجها . لذلك فان الدولة التى ترتفع منها تكاليف انتاج هذه السلعة عن سعرها العالمى مضافا اليه مجموع التعريفات الجمركية ستكون مستورده لهذه السلعة من المصدر الأقل تكلفة بينما تقوم الدول الأخرى بانتاجها محليا .

ولنفرض الآن قيام اتحاد جمركى بين الدولتين أ ، ب . مع وجود دولة أخرى "جـ" خارج الاتحاد . ويمكن فى هذه الحاله التميز بين خمسة حالات :

١ـ كلا الدولتين أ ، ب منتجين للسلعة المذكورة قبل قيام الاتحاد الجمركى ويوجد بينهم المنتج الأقل تكلفة .

لذا فانه قيام الاتحاد فان المنتج الغير كفؤ (ولتكن الدولة أ) سوف يحجم عن انتاج هذه السلعة . ومواجه الطلب على هذه السلعة كليه عن طريق الاستيراد من الدولة ب(خلق تجارة) . وكذلك يمكن الوصول الى نفس النتيجة فى حالة الغاء التعريفة بين جميع الدول الأخرى .

٢ـ تنتج كلا الدولتين السلعة المذكورة فى ظل حماية جمركية ولا يوجد من بين الدول الاعضاء الأقل تكلفة . ولذا فان ازالة التعريفة الجمركية بين دول الاتحاد سوف يولد تجارة جديدة لان الاختلاف فى الذى كان موجودا بين التكاليف وكانت تمنعه التعريفة الجمركية القائمة سوف يزول ويصبح هذا الاختلاف منشأ للتجارة من المنتج الاقل تكلفة الى المنتج الأعلى تكلفة ويفضل حرية التجارة عن هذه الحالة .

٣ـ تعتبر الدوله ب المنتج الاقل تكلفة بينما لا تستطيع انتاج السلعة المذكوره فى ظل حماية جمركية (وتساوى هذه الحالة نفس مزايا نظام التجارة الحرة) .

٤ـ تنتج الدولة ب السلعة المذكورة فى ظل حماية جمركية بينما تستوردها الدولة أ من الدولة جـ المصدر الاقل تكلفة . ولذا فان ازالة التعريفة الجمركية بين الدولتين أ ، ب سيحول جميع طلب أ على الواردات من الدوله جـ المنتج الاقل تكلفة الى الدولة ب حيث أن (بافتراض وجود تعريفة موحده) تكاليف انتاج ب أقل من مجموع التعريفة الجمركية بالاضافة الى تكاليف انتاج السلعة فى جـ ـ (تحول تجارة) .

وتمثل هذه حالة أقل كفاءة من تلك التى كانت موجودة قبل قيام الاتحاد وأقل كفاءة من حالة حرية التجارة ٠

٥ـ لا تستطيع كلا الدولتين أ ، ب انتاج السلعة فى ظل حماية جمركية ٠ ولذا لن يحدث أى تغير بعد قيام الاتحاد بل سيستمران فى استيراد السلعة من المنتج الاقل تكلفة (ج) تشابه حالة التجارة الحرة) ٠

وخلق التجارة بهذه الوضع انما يمثل تحركا فى الاتجاه الذى تسير عليه حرية التجارة حيث يحول التجارة من المنتج الاعلى تكلفة الى المنتج الاقل تكلفة بينما يعمل تحول التجارة فى الاتجاه الاخر بتحويل المشتريات من المصدر الاقل تكلفة الى المصدر الاعلى تكلفة ٠ وفى رأى فاينر تزيد فوائد الاتحاد الجمركى كلما زاد تزايد التجارة من تحويل التجارة ٠٠ الا انه أشار الى ان الفائدة أو الخسارة هذه انما تعتمد على اختلاف تكاليف الوحدة المنتجة ٠ وبالمنظر الى هذين العنصرين (التغييرات فى حجم التجارة واختلاف التكاليف) يمكن تقدير الاثر الانتاجى للاتحاد الجمركى على انه يمثل الفرق بين :

أ ـ حجم التجارة المولد مضروبا فى الفرق بين تكاليف انتاج الوحدة ٠

ب ـ حجم التجارة المحول مضروبا فى الفرق بين تكاليف انتاج الوحدة ٠

ولذا فان وجود اختلاف فى انتاج الوحدة من السلع التى خلقت لها تجارة أكبر بكثير من الفرق بين تكاليف انتاج الوحدة التى حولت تجارتها يشير الى مساهمة الاتحاد الجمركى فى الكفاية الدولية حتى ولو زاد تحول التجارة (مقاسا بحجم التجارة) عن خلق التجارة ٠

ونخلص من ذلك أن " خلق التجارة " ، " وتحويل التجارة " تغطى جانبا واحدا فقط من جوانب آثار الانتاج وحتى يكون التعبير عن آثار الانتاج أكثر دقة لا بد من التمييز بين الآثار السلبية والآثار الايجابية للانتاج ـ ويمكن تعريف الآثار الايجابية للانتاج أنها الوفر فى التكلفة الناشئ عن تحول المشتريات من المنتج الأعلى تكلفة الى المورد الأقل تكلفة ٠ بينما تشير الآثار السلبية للانتاج الى التكلفة الاضافية لانتاج السلعة داخل الاتحاد بدلا من استيرادها من الخارج حيث يؤدى تحول التجارة الى الانتقال من المورد الاقل تكلفة (أجنبى) الى منتج يتكلفة أعلى (عضو الاتحاد) ٠ وبناء عليه يمكن قياس المكاسب والخسائر الدولية التى يحققها الاتحاد بمقارنة آثار الايجابية للانتاج بالآثار السلبية ٠

ويلاحظ أن تحليل فاينر ركز هنا على مكاسب أو خسائر تكلفة الانتاج القائم • غير أن " ميد " James Meade وليبسى Richard Lipsey [1] أدخلوا فكرة المكاسب الناشئة عن التغييرات فى نموذج الاستهلاك • فقيام الاتحاد قد يؤدى الى زيادة الاستهلاك من بعض السلع أو نقصها من السلع الاخرى ولذا لا بد من ادخال آثار الاستهلاك فى الاعتبار بجانب أثر الانتاج للتحقق من قياس معيار الرفاهية المترتب على قيام الاتحاد ، وهنا ننتقل الآن الى تحليل هذه الاثار مجتمعة •

ويمكن التعبير عن خلق التجارة وأثر الاستهلاك بايجاز باستخدام نموذج بسيط يمثل دولة واحدة وسلعة واحدة رقم (١) وكما يتضح من الشكل يمثل المنحنى ع ع عرض السلعة س فى الدولة " أ " ويمثل ط ط منحنى الطلب •• وتفرض هذه الدولة تعريفه جمركيه على الواردات من هذه السلعة مقدارها د • ق •

ويمثل الخط د د منحنى العرض للمنتج العالمى الأقل تكلفة (والذى يبقى خارج الاتحاد) • ويمثل الخط ك التعريفة الجمركية الموحده للاتحاد مع العالم الخارجى •

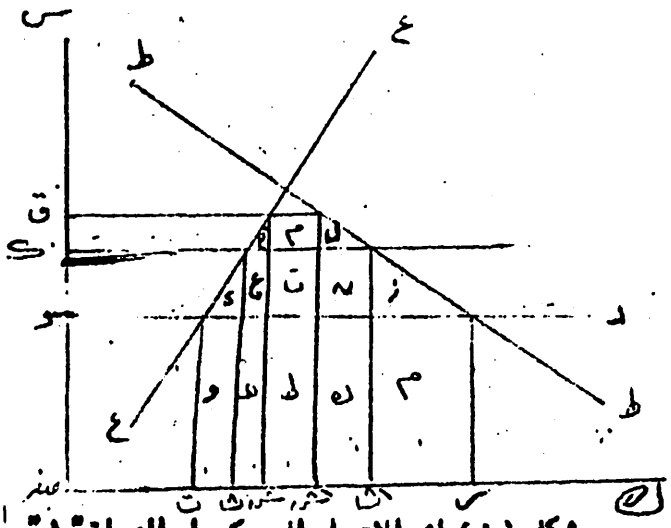

شكل (١) اثر الاتحاد الجمركى على الدولة " ١ "

وتعبر فى نفس الوقت منحنى العرض (ثابت التكاليف) للمنتج الأقل تكلفة داخل الاتحاد (ويظهر من هذا المثال أن الدولة " أ " كانت لها تعريفة جمركية عاليه قبل قيام الاتحاد وتوحيد

---

(١) James Meade, The Theoru of Internayional Economic policy: Trade& Welfare (London:
Oxford University press, 1955 , also the Theory of Castosus Union(Amsterdam: North Holland, (1956). Richard Lipsey, The Theory of custosus Unions: Trade Diversion and Welfore", Ecomonuca, London,Vol. XXIV. 1957.

التعريفة بأخذ متوسط التعريفة فى دول الاتحاد يخفض معدل الحماية لها) ٠

وقبل قيام الاتحاد كانت الدولة " أ " تنتج صفر ش ٠ وتستهلك صفر س وتستورد الفرق ش ش من الدولة " جـ " المنتج العالمى الأقل تكلفة ٠ ويمكن قياس تكلفة الحماية عند ق معبرا عنهـا بمقدارها ما كان يمكن انتاجه واستهلاكه فى حالة التجارة الحره ٠ فعند السعر العالمى د كـان يمكن للدولة " أ " انتاج الكمية صفر ت وتستورد الكمية ب ش من المورد الأقل تكلفة بدلا مـن انتاجها فى " أ " ذاتها ٠ وتساوى تكاليف هذا الانتاج الاضافى فى " أ "

خ + د + ع + و + هـ

ولكن و + هـ هى التكاليف فى ظل التجارة الحره ، ولذا فان صافى الانتاج الاضافى مـن جراء الحماية (أى التكلفة الاضافية للانتاج هى " خ + د + ع ") ٠

كذلك فان المستهلكين كانوا سيطلبون فى حالة التجارة الحرة الكمية أكبر ش س قيمتهـا الاجمالية

ل + ن + ز + ك + م

ولكن تكلفة ش س من المصدر الأقل تكلفة هى (ل + م) ولذا فان صافى الفائدة التى تعود مـن التجارة الحره (أو ما يسمى تكلفة الاستهلاك للحماية) هو

ل + ن + ز

واخيرا فان م + ت = ط تمثل التكلفة التى يتحملها المستهلك لاستيراد الكمية ش ش عنـد السعر ق ٠٠ ففى حالة التجارة الحره تكون تكلفة ش ش للمستهلك هى ط ولكن الفرق بينهما م + ت يؤول الى الدولة فى شكل ايرادات من الجمارك والتى تعود ثانية الى المستهلك فى شكل انفـاق حكومى ٠ ولذا لا يوجد هنا تكلفة صافيه ٠

واذا انضمت الدولة " أ " الى اتحاد جمركى والذى ينخفض من تعريفها الجمركية من ق الى ك سينخفض الانتاج المحلى من ش الى ت ويزيد الاستهلاك من ش الى ت ٠ وبذلك سيتوفر جزء من تكلفة الحماية عند ق (خ + ع) ولكن د ستظل على اية حال ويمثل الفاقد ع نتيجة ارتفاع تكلفة منتج الاتحاد ولذا فان صافى العائد هو خ كذلك فان جزء من تكلفة الزيادة فى الاستهلاك سيتوفـر بالمقدار ل + ن وستظل ز باقية على اية حال ويبلغ الفاقد ن نتيجة لارتفاع المورد المحلى بالاتحاد ولذا فان صافى الفائدة هو ل فقط ٠